Journal of Scientific Research in Arts
ISSN 2356-8321 (Print)
ISSN 2356-833X (Online)
https://jssa.journals.ekb.eg/?lang=en

Egyptian Middle Class and the Economic Transformations- Historical Reading

Nada Gamal Sheded[1], Faten Ahmed Ali[1]
[1]Department of Sociology, Faculty of Women for Arts, Science, and Education
Email of Corresponding Author:
nadagamalsheded@g.mail.com

Article History
Received: 19 Feb. 2025, Revised: 28 June 2025
Accepted:17 July 2025, Published: 30 July 2025
DOI: 10.21608/jssa.2025.459988
https://jssa.journals.ekb.eg/article254698.html
Volume 26 Issue 6 (2025) Pp. 134-157

Abstract:

This research aims to provide a historical reading of the trajectory of the Egyptian middle class and its transformations in light of economic changes from the nineteenth century to the present day. It traces the emergence of this class during the reign of Muhammad Ali, where the army, modern education, and bureaucracy contributed to the formation of a new social nucleus linked to the state rather than agricultural ownership. During the British occupation, the administrative apparatus expanded. This consolidated a segment of employees that formed a base for the middle class, which later played a political role in nationalist movements. With the July Revolution, this class benefited from Nasser's policies of industrialization, free education, and government employment, and the bureaucratic middle class emerged as a fundamental force. The open-door policies of the 1970s and 1980s weakened its stability, as social privileges eroded, while new businessmen rose to prominence and differences within the class itself emerged. With neoliberalism in the 1990s, class inequality widened, the state's welfare role declined, leading to an internal division between an upper and lower middle class. After 2011, political and economic crises deepened the vulnerability of this class, and the flotation of the Egyptian pound in 2016 and the inflation directly reduced its purchasing power and social standing. The historical trajectory shows that the Egyptian middle class has not been static but has fluctuated between rise and decline depending on economic policies and crisis conditions, making it vulnerable to erosion and fragmentation today.

Keywords: Middle class, Egyptian society, social, economic and historical transformations, economic crisis.

الطبقة الوسطي المصرية والتحولات الاقتصادية ـ قراءة تاريخية ـ

ندي جمال شديد مناع
مدرس مساعد- قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. فاتن أحمد علي
أستاذ علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلي تقديم قراءة تاريخية لمسار الطبقة الوسطى المصرية وتحولاتها في ظل المتغيرات الاقتصادية منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم. تتبع النشأة الأولى لهذه الطبقة في عهد محمد علي، حيث أسهم الجيش والتعليم الحديث والبيروقراطية في تكوين نواة اجتماعية جديدة ترتبط بالدولة لا بالملكية الزراعية. ومع توسع التعليم وتأسيس الجامعة والنقابات والصحافة، برزت المهن الحديثة كالأطباء والمعلمين والمحامين وموظفي الدولة كركائز للطبقة الوسطى. خلال فترة الاحتلال البريطاني، اتسع الجهاز الإداري لكن بحدود وضعها الاستعمار، ما رسخ شريحة من الموظفين شكلت قاعدة صلبة للطبقة الوسطى، التي لعبت لاحقًا دورًا سياسيًا بارزًا في الحركات الوطنية وحزب الوفد. ومع ثورة يوليو، استفادت هذه الطبقة من سياسات عبد الناصر في التصنيع، والتعليم المجاني، والتوظيف الحكومي، فبرزت الطبقة الوسطى البيروقراطية كقوة أساسية.غير أن سياسات الانفتاح في السبعينيات والثمانينيات أضعفت استقرارها؛ إذ تآكلت الامتيازات الاجتماعية وتراجع الأمان الوظيفي، بينما صعد رجال الأعمال الجدد وبرزت الفوارق داخل الطبقة نفسها. ومع النيوليبرالية في التسعينيات، اتسع التفاوت الطبقي، وتراجع دور الدولة في الرعاية، وتدهورت قيمة التعليم العام كأداة للحراك الاجتماعي، مما أدى إلى انقسام داخلي بين طبقة وسطى عليا وأخرى دنيا. بعد ٢٠١١، عمقت الأزمات السياسية والاقتصادية هشاشة هذه الطبقة، وأدى تعويم الجنيه عام ٢٠١٦ وما تلاه من تضخم إلى ضغوط مباشرة قلّصت من قوتها الشرائية ومكانتها الاجتماعية. وهكذا، يُظهر المسار التاريخي أن الطبقة الوسطى المصرية لم تكن ثابتة، بل تأرجحت بين الصعود والتراجع تبعًا للسياسات الاقتصادية وظروف الأزمات، ما يجعلها اليوم أكثر عرضة للتآكل والانقسام.

الكلمات المفتاحية: **الطبقة الوسطي، المجتمع المصري، التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، الأزمة الاقتصادية.**

مقدمة

يُعد تتبّع المسار التاريخي للطبقة الوسطى المصرية مدخلًا ضروريًا لفهم التحولات البنيوية والاجتماعية التي طرأت عليها، لا سيّما في ضوء الأزمات الاقتصادية التي أثّرت على مكانتها ووظائفها داخل المجتمع. فالطبقة الوسطى لم تكن كيانًا ثابتًا عبر الزمن، بل تشكّلت وتبدّلت ملامحها تبعًا للسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها المجتمع المصري منذ القرن التاسع عشر وحتى الوقت الراهن.

من هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة تحليلية لتاريخ الطبقة الوسطى المصرية في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى، بدءًا من تشكّل نواتها الأولى في عهد محمد علي، مرورًا بمراحل الصعود في فترات التحديث والإصلاح، ثم الانكماش والتآكل تحت وطأة السياسات النيوليبرالية، وصولًا إلى التغيرات المعاصرة التي فرضتها الأزمات المتعاقبة بعد عام ٢٠١١. وتساعد هذه القراءة التاريخية في فهم أعمق للأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تفسّر ملامح الطبقة الوسطى الحالية، وكيفية تفاعلها مع الأوضاع المعيشية والاقتصادية الراهنة، بما يمكن من تصور رؤية مستقبلية حولها.

اعتمد البحث علي المنهج التاريخي للوقوف علي نشأة الطبقة الوسطي المصرية والتغيرات الهيكلية التي طرأت عليها، كما اعتمدت علي الأسلوب المقارن لمحاولة الكشف عن الفروق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة خلال المراحل التاريخية المختلفة وتأثير ذلك على الأوضاع المعيشية للطبقة الوسطي المصرية، فضلًا عن التفاوتات الداخلية بين شرائحها المختلفة. تنوعت مصادر جمع المادة بين المصادر الأولية (كالنشرات والتقارير الرسمية)، والمصادر الثانوية (كالكتب والدوريات العلمية).

استعانت الدراسة بقضايا ومفاهيم نظرية النسق الرأسمالي العالمي لتحليل أبعاد الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها، كما استعانت الدراسة بقضايا النظرية الكينزية، ومدخل التحليل الطبقي عند بيير بورديو.

هدفت معظم دراسات الطبقة الوسطي في المجتمعات العربية بصفة عامة، وفي المجتمع المصري بصفة خاصة إلي الكشف عن نشأة الطبقة الوسطي وعوامل ازدهارها ونموها، بالإضافة إلي عوامل انحسارها مرورًا بالمراحل التاريخية المتعاقبة، ومن أمثلة هذه الدراسات: (مشيرة محمد، التحليل السوسيوتاريخي لوضع الطبقة الوسطي في المجتمع المصري، ٢٠١٧)، (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الطبقة الوسطي في البلدان العربية- قياسها ودورها في التغيير،٢٠١٤)، (خالد فوزي، الأوضاع الراهنة للطبقة الوسطي المصرية وآليات النهوض بها "دراسة في تحليل مضمون بعض بحوث الطبقة الوسطي المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠٢٢"، ٢٠٢٣).

أولًا: نشأة الطبقة الوسطي المصرية

١. بدايات تشكُّل الطبقة الوسطى في عهد محمد علي

شهدت مصر في أوائل القرن التاسع عشر، وتحديدًا في عهد محمد علي (١٨٠٥–١٨٤٨)، ملامح أولى لتشكّل الطبقة الوسطى، نتيجة لمجموعة من التحولات البنيوية التي أدخلها ضمن مشروعه لتحديث الدولة. اعتبر عدد من الباحثين أن هذه المرحلة مثّلت التأسيس الحقيقي لمجتمع حديث في مصر، قائم على مؤسسات الدولة المركزية والعسكرية والتعليمية، مما ساعد على ظهور فئات اجتماعية جديدة ذات طابع وسطى (ناصر إبراهيم، ٢٠٠٩: ٤٥).

شكّل الجيش أحد أبرز المداخل الاجتماعية للصعود الطبقي، إذ أسّس محمد علي جيشًا حديثًا يعتمد على تجنيد أبناء الفلاحين وتدريبهم ضمن منظومة عسكرية أوروبية. ومنح هذا الجيش المجندين فرصًا للتعليم والانضباط والترقي، الأمر الذي سمح بخلق نواة لطبقة جديدة قاعدتها أبناء الريف المصري، لكنها ترتبط بالدولة لا بالملكية الزراعية. برز من بين هؤلاء لاحقًا ضباط وإداريون كان لهم دور كبير في الحياة العامة المصرية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (فؤاد محمد، ١٩٩٦: ١١٢).

تطوّرت البيروقراطية بالتوازي مع جهود محمد علي لبناء جهاز إداري مركزي قوي، حيث اعتمدت الدولة على شرائح من الكتبة والموظفين الذين تم تدريبهم للعمل في الدواوين الحكومية. تحولت هذه الفئة تدريجيًا إلى نواة لطبقة وسطى بيروقراطية، تستند إلى المعرفة التنظيمية والوظائف الحكومية باعتبارها مصدرًا للسلطة والمكانة (يحيي أبو غازي، ١٩٨٠: ٨٣).

فيما يتعلّق بـالتعليم، أسّس محمد علي عددًا من المدارس الحديثة التي كانت تهدف إلى إعداد كوادر فنية وعلمية تخدم مشروعه التحديثي، مثل مدرسة الطب، ومدرسة المهندسخانة، ومدرسة الألسن. مكّن هذا التعليم أبناء طبقات متواضعة من الالتحاق بالوظائف الفنية والعلمية، مما أسهم في تشكيل طبقة من المتعلمين الذين سيشكّلون لاحقًا أحد أعمدة الطبقة الوسطى (ناصر إبراهيم، ٢٠٠٩: ٤٧).

في ضوء ذلك، يمكن القول إن مشروع التحديث الذي قاده محمد علي، رغم طابعه السلطوي، قد أسّس لطبقة وسطى ناشئة ارتبطت بالدولة الحديثة، وتموضعت في مساحات بين السلطة والمعرفة، بعيدًا عن الامتلاك الرأسمالي، وقريبًا من مؤسسات الدولة (فؤاد محمد، ١٩٩٦: ١١٨).

٢. تأثير التعليم الحديث والمؤسسات المدنية على صعود الطبقة الوسطى المصرية

شكّل التعليم الحديث أحد الأعمدة الأساسية في تشكُّل وصعود الطبقة الوسطى المصرية منذ القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين. حيث مهّد تأسيس المدارس النظامية في عهد محمد علي ومن بعده لتوسيع قاعدة المتعلمين خارج الإطار التقليدي للأزهر، مما أتاح لأبناء الشرائح الاجتماعية الوسطى والدنيا فرصًا للترقي الاجتماعي من خلال التحصيل العلمي والتوظف في الدولة (ناصر إبراهيم، ٢٠٠٩: ٥٢).

توسّع دور التعليم في العقود التالية، خاصة مع تأسيس الجامعة المصرية عام ١٩٠٨، وما تلاها من إنشاء كليات ومعاهد عليا في مجالات متعددة مثل الحقوق والطب والهندسة. ساعد هذا على إنتاج نخبة جديدة من المثقفين والمهنيين، الذين لم يستندوا في مكانتهم إلى الإرث العائلي أو الثروة، وإنما إلى الكفاءة العلمية والانخراط في جهاز الدولة أو في المهن الحرة (سمير سليمان، ٢٠١٢: ١٠٤).

أما على مستوى المؤسسات المدنية، لعبت الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والصحف دورًا محوريًا في ترسيخ مكانة الطبقة الوسطى. إذ أوجدت هذه المؤسسات فضاءات للتعبير عن المصالح الجماعية لهذه الفئة، وأسهمت في إنتاج خطاب ثقافي واجتماعي يعكس قيمها، مثل الاستحقاق، والتمدن، والتعليم، والعمل (نبيل عبد السلام، ١٩٩٨: ٨٩).

كانت النقابات المهنية بشكل خاص، مثل نقابات الأطباء والمحامين والمعلمين، بمثابة أدوات تنظيمية واجتماعية تمكّن الطبقة الوسطى من التفاوض مع الدولة، والدفاع عن مصالحها، وصياغة هوية جماعية مهنية متميزة (نبيل عبد السلام، ١٩٩٨: ٩١).

كذلك أسهمت الصحافة القومية والمستقلة في إعلاء مكانة المثقفين والصحفيين والأدباء المنتمين لهذه الطبقة، وربطت مكانتهم بقدرتهم على التعبير والتأثير، مما عزز أدوارهم داخل المجال العام، ووسّع من نفوذ الطبقة الوسطى ثقافيًا واجتماعيًا. بالتالي، فإن التعليم الحديث والمؤسسات المدنية لم يكونا فقط أدوات للترقي الفردي، بل كان لهما دور حاسم في تكوين المجال الاجتماعي والسياسي للطبقة الوسطى، وتثبيت مكانتها كقوة اجتماعية فاعلة ومتمايزة داخل البنية الطبقية في مصر الحديثة (سمير سليمان، ٢٠١٢: ١٠٦).

٣. المهن الأولى التي عرّفت الطبقة الوسطى المصرية

تشكلت معالم الطبقة الوسطى المصرية الحديثة في سياق التحديث الذي بدأ مع حكم محمد علي، حيث كان من أبرز محدداتها المهن المرتبطة بجهاز الدولة والتعليم والخدمات. برزت في مقدمة هذه المهن وظائف المعلمين، والأطباء، والمحامين، وموظفي الدولة المدنيين، التي ارتبطت بالتحول من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد إداري خدمي، ومن أنماط السلطة التقليدية إلى مؤسسات الدولة الحديثة (ناصر إبراهيم، ٢٠٠٩: ٦١).

كان المعلمون في طليعة فئات الطبقة الوسطى الناشئة، خاصة بعد إنشاء المدارس النظامية وتوسيع التعليم العام، حيث اعتُبر التعليم من أنبل المهن وأكثرها ارتباطًا بالنهضة والتمدن. وقد تمتع المعلم بمكانة اجتماعية متميزة نظرًا لدوره التربوي والثقافي، رغم تدني الأجور أحيانًا، مما عزز من اندماجه في هوية الطبقة الوسطى المعتمدة على القيم المعنوية والتعليمية (نبيل عبد السلام، ١٩٩٨: ٧٧).

أما الأطباء والمحامون، شكّلوا نخبة مهنية حديثة ترتبط بالكفاءة التعليمية والتخصص العلمي، وتُمنح لها مكانة اعتبارية في المجتمع. فالمستشفيات والمكاتب القانونية أصبحت ساحات مهنية جديدة تؤطر للارتقاء الاجتماعي عبر الشهادات والخبرة، لا عبر النسب أو الثروة. ساعدت الكليات المهنية، مثل كلية الطب والمدرسة السعيدية للحقوق، في إنتاج هذه الفئات التي وُصفت بأنها "الوجه الحديث للطبقة الوسطى الحضرية (سمير سليمان، ٢٠١٢: ١٠٩).

في المقابل، لعب موظفو الدولة المدنيون دورًا بالغ الأهمية في تشكيل هذه الطبقة، خصوصًا بعد التوسع في البيروقراطية المصرية خلال القرن العشرين. فالتوظف في دواوين الحكومة ووزاراتها كان بمثابة ضمان اقتصادي واجتماعي، حيث ارتبطت هذه الوظائف بالاستقرار والدخل الثابت والتأمينات، مما جعلها مهنة نموذجية لأبناء الطبقة الوسطى، وبابًا للصعود الاجتماعي عبر التعليم. انعكس هذا التكوين المهني على شكل

الطبقة الوسطى ثقافيًا، حيث أصبحت قيم الاجتهاد، والتعلم، والانضباط، والوظيفة المستقرة سمات محورية لهويتها، ووسائل لبناء مكانتها في المجتمع المصري الحديث (ناصر إبراهيم، ٢٠٠٩: ٦٣).

ثانيًا: الطبقة الوسطي قبل ١٩٥٢

١. تحولات التعليم والوظائف في ظل الاحتلال البريطاني

شهدت مصر خلال فترة الاحتلال البريطاني (١٨٨٢–١٩٥٢) تحولات جوهرية في بنيتها التعليمية والمهنية، انعكست بوضوح على تشكل الطبقة الوسطى المصرية وتغير مكانتها ودورها في المجتمع. حيث تبنّى الاحتلال البريطاني سياسة مزدوجة تجاه التعليم: من جهة، لم يكن مهتمًا بتوسيع التعليم العام أو العالي بشكل واسع؛ خشية إنتاج نخبة وطنية معارضة، ومن جهة أخرى، دعم التعليم المهني والتقني الذي يخدم الجهاز الإداري للدولة الاستعمارية (فؤاد عيسي، ١٩٩٩: ١٠٣).

أُعيد هيكلة منظومة التعليم بحيث تركز على تخريج موظفين لخدمة الإدارة الاستعمارية، لا على تكوين فكر نقدي أو نخبة مثقفة مستقلة. وتم تقليص ميزانيات التعليم العالي، مقابل الاهتمام بمدارس المعلمين والتقنيين. كما أُعيد تنظيم مدرسة الإدارة (مدرسة الحقوق لاحقًا) ومدارس الطب والهندسة بما يتماشى مع الحاجات البيروقراطية للدولة. وكانت اللغة الإنجليزية تُفرض تدريجيًا في المناهج، على حساب اللغة العربية، مما عمّق التبعية الثقافية والإدارية للاحتلال (عماد حسن، ٢٠٠٢: ١٤٨).

أما على مستوى الوظائف، تمت السيطرة على الوظائف الكبرى في الحكومة من قبل البريطانيين، بينما أُتيح للمصريين فقط الوصول إلى المناصب الوسطى أو الدنيا. شكل هذا النظام الوظيفي نوعًا من السقف الصلب للصعود الاجتماعي، لكنه في الوقت نفسه أدى إلى توسيع قاعدة الوظائف البيروقراطية المتوسطة، التي أصبحت مكونًا أساسيًا في الطبقة الوسطى المصرية. فمهنة "الموظف الحكومي" أصبحت مرتبطة بالاستقرار، والتعليم، والاحترام الاجتماعي (حليم بركات، ١٩٨٤: ٩٧).

رغم القيود الاستعمارية، استفادت الطبقة الوسطى من توسع الجهاز الإداري، وبدأت تظهر بوادر لنخبة مهنية وثقافية تسعى لتجاوز التراتبية الاستعمارية من خلال الصحافة، والقانون، والتعليم الأهلي، والعمل النقابي. هكذا تشكل وعي سياسي ومهني لدى قطاعات من الطبقة الوسطى، اتخذ لاحقًا أشكالًا مقاومة للوجود البريطاني (حليم بركات، ١٩٨٤: ٩٧).

٢. العلاقة بين الطبقة الوسطى والحركات الوطنية والسياسية

لعبت الطبقة الوسطى المصرية دورًا محوريًا في تشكيل وبناء الحركات الوطنية والسياسية منذ بدايات القرن العشرين، إذ كانت أكثر الفئات وعيًا بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت الاستعمار البريطاني، وأقدرها على التعبير السياسي من خلال الصحافة، الأحزاب، والنقابات.

برز حزب الوفد كأهم تعبير عن تطلعات الطبقة الوسطى المدنية، خاصة شريحة الموظفين، المعلمين، المحامين، والصحفيين. والتفتت هذه الطبقة حول زعامة سعد زغلول، بوصفه أحد رموزها المتعلمة. تبنى الوفد خطابًا قوميًّا دستوريًّا، دافع عن التمثيل النيابي وحق المصريين في تقرير مصيرهم، وهو ما لاقى هوى

لدى الطبقة الوسطى التي كانت تسعى إلى تحسين موقعها الاجتماعي والسياسي. كما أتاح الوفد منابر للطبقة الوسطى في الصحف والمجالس النيابية والنقابات، مما ساهم في تكريس دورها كقوة اجتماعية منظمة. وفي الأربعينيات، بدأ بعض أبناء هذه الطبقة يلعبون أدوارًا قيادية في الحزب، وليس مجرد التأييد فقط (أحمد جمال الدين، ٢٠٠٥: ١٢١).

ثالثًا: الطبقة الوسطى في ظل النظام الناصري

مع ثورة يوليو ١٩٥٢، تصاعد التيار القومي الناصري الذي تحدث مباشرة إلى الطبقة الوسطى بوصفها قاعدة التحديث والتنمية. وتم إدماجها في مؤسسات الدولة الجديدة: التعليم المجاني، التوظيف في القطاع العام، التوسع في البيروقراطية. ومع أن الحركة الناصرية قادها الضباط، إلا أن عمادها الشعبي كان في الطبقة الوسطى، التي استفادت من سياسات العدالة الاجتماعية والتصنيع والتعليم. في المقابل، بدأت الطبقة الوسطى في الستينيات تعاني من التسييس الكامل للحياة العامة، وتقلص مساحة الحريات السياسية، مما أدى لاحقًا إلى توترات بينها وبين النظام، خصوصًا بعد هزيمة ١٩٦٧ (سمير عبدالله، ٢٠٠٢: ٩٠).

١. سياسة التصنيع الوطني

مثّل مشروع التصنيع الوطني الذي أطلقه جمال عبد الناصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ أحد الركائز الأساسية في تشكّل وتوسع الطبقة الوسطى المصرية. اعتمدت الدولة على دور مركزي في الاقتصاد من خلال خطط التنمية الخمسية، وتأسيس المشروعات الصناعية الكبرى، لا سيما في مجالات الغزل والنسيج، الحديد والصلب، الكيماويات، والإلكترونيات. أتاح هذا التحول الهيكلي في الاقتصاد فرصًا واسعة للتوظيف، خاصة في القطاع العام، مما عزز من نشوء فئات جديدة ضمن الطبقة الوسطى (سمير عبدالله، ٢٠٠٢: ٦٣).

جاء التصنيع الوطني كاستجابة لضرورات التنمية والاستقلال الاقتصادي، وساهم في نقل آلاف العاملين من القطاع الزراعي التقليدي إلى القطاع الصناعي الحديث. كما فتح الباب أمام صعود فئات من العمال المهرة، الفنيين، والمهندسين، الذين شكّلوا قوام الطبقة الوسطى الجديدة. هذا التوسع في الصناعة لم يكن اقتصاديًّا فقط، بل صاحبه خطاب سياسي يعتبر العامل والفني والمُدرِّب جزءًا من بناء الأمة الحديثة. ورافق هذه السياسات دور نشط للدولة في السيطرة على وسائل الإنتاج، ومنع تركز الثروة، مما خلق مناخًا اقتصاديًا واجتماعيًا ساعد على اتساع الطبقة الوسطى بشكل غير مسبوق (حليم بركات، ١٩٩٣: ٢١١).

٢. سياسات التعليم المجاني والتوظيف الحكومي

مع صعود الدولة الوطنية في مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، تبنّت السلطة الجديدة بقيادة جمال عبد الناصر مشروعًا طموحًا لإعادة بناء المجتمع على أسس المساواة والعدالة الاجتماعية، وكان التعليم المجاني أحد أبرز أدوات هذا المشروع. أُعلن التعليم حقًا مكفولًا للجميع، من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعية، مما فتح المجال أمام أبناء الطبقات الفقيرة والريفية لدخول مؤسسات التعليم العالي، بعد أن كان مقتصرًا في السابق على أبناء النخبة والطبقة الوسطى العليا (طارق حسن، ١٩٩٨: ١٠٢).

كان الهدف من تعميم التعليم يتجاوز محو الأمية أو رفع الكفاءة فقط، بل كان مرتبطًا بتوسيع قاعدة التوظيف في مؤسسات الدولة. تبنّت الحكومة سياسة "توظيف الخريجين"، وهي سياسة ضمنت لكل حاصل على شهادة جامعية وظيفة في القطاع الحكومي أو العام. هذا التوسع في الوظائف لم يكن مجرد استيعاب تقني للعمالة، بل كان يعكس تصورًا عن الدولة كراعية للمجتمع ومسؤولة عن توزيع فرص العمل والثروة بشكل أكثر عدالة (نادية الهواري، ٢٠٠٣: ٧٧).

كانت سياسة التوظيف الحكومي امتدادًا طبيعيًا لمجانية التعليم. وكان دخول الجامعة يُعتبر في ذاته صكًّا للصعود الطبقي، إذ كان يقود إلى وظيفة حكومية ثابتة، توفر دخلًا منتظمًا، وتأمينًا اجتماعيًا، ومسكنًا في بعض الأحيان. ومع تزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد، التزمت الدولة بتعيينهم في الوظائف العامة، سواء في الوزارات أو المؤسسات أو الهيئات العامة. ومثّل ذلك ضمانًا اجتماعيا لصعود أبناء الطبقات الشعبية إلى صفوف الطبقة الوسطى (نوال السيد، ٢٠٠١: ١٣٩).

نتج عن هذا التوجه ظهور قطاع ضخم من الموظفين الذين شغلوا مواقع في وزارات التعليم، الصحة، المالية، والإدارة المحلية. وشكّل هؤلاء الفئة الأوسع من الطبقة الوسطى البيروقراطية، والتي باتت تشكل النواة الصلبة للطبقة الوسطى المصرية في الستينيات والسبعينيات. انعكست هذه السياسات إيجابيًا على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وعمّقت الإحساس بالمساواة والعدالة الاجتماعية، حيث ارتبط هؤلاء الموظفون بالدولة سياسيًا واقتصاديًا، وكانوا من أبرز الداعمين لنموذج "الدولة التنموية" في تلك الفترة (نادر شفيق، ٢٠٠٦: ٥٥).

٣. صعود فئة "الطبقة الوسطى البيروقراطية"

شكّلت البيروقراطية الحكومية في مصر، منذ بدايات القرن العشرين، نواة رئيسية لصعود فئة جديدة ضمن الطبقة الوسطى، هي ما يُعرف بـ"الطبقة الوسطى البيروقراطية". تشكلت هذه الفئة أساسًا من موظفي الدولة، الذين شغلوا مواقع إدارية وفنية في مؤسسات الجهاز الحكومي، وتمتعوا بامتيازات نسبية، أبرزها الأمان الوظيفي والدخل الثابت، مما جعلهم في موقع اجتماعي متوسط بين النخب المالكة والطبقات العاملة (حسن عطية، ١٩٩٤: ٨٧).

برزت هذه الفئة بقوة خلال عهد الاحتلال البريطاني، إذ اتسع الجهاز الإداري للدولة الخديوية، خاصة في مجالات التعليم، الصحة، والعدل. لكن ترسّخها الحقيقي بدأ مع سياسات التوسع في التعليم المجاني والتوظيف الحكومي في عهد عبد الناصر (نادية الهواري، ٢٠٠٣: ١١٤).

عُرفت هذه الفئة بتماسكها القيمي والأخلاقي، وارتباطها بالأفكار القومية والعدالة الاجتماعية، كما لعبت دورًا محوريًا في دعم الدولة الوطنية الحديثة. وتجلّى نفوذها في النقابات المهنية، والاتحادات العمالية، وكذلك في الحياة الثقافية من خلال الصحفيين، المعلمين، والأطباء العاملين في القطاع العام (جمال يوسف: ٢٠٠٠: ٦٥).

رابعًا: سياسات الانفتاح الاقتصادي

١. سياسات الانفتاح (١٩٧٤) وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي للطبقة الوسطي المصرية

مثّلت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبناها الرئيس أنور السادات في عام ١٩٧٤ تحوّلاً جذريًا في النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد مصر منذ الخمسينيات. فبعد عقود من السياسات الاشتراكية والتوظيف الحكومي شبه الكامل، جاء الانفتاح بوصفه محاولة لإدماج مصر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع دور القطاع الخاص. إلا أن هذه التحولات كانت لها انعكاسات عميقة على الطبقة الوسطى، التي كانت تستمد استقرارها الاقتصادي من سياسات الدولة التوزيعية (جلال كمال، ٢٠٠١: ٨٧).

أدى الانفتاح إلى تضخم فئة "الكمبرادور" أو الوسطاء التجاريين الذين استفادوا من الامتيازات الجديدة، في مقابل تآكل دور الموظف الحكومي والمهنيين من أبناء الطبقة الوسطى، الذين لم تعد دخولهم تواكب معدلات التضخم وارتفاع الأسعار الناتجة عن تحرير التجارة وزيادة الاستهلاك الاستعراضي. كما تقلصت قدرة الدولة على ضمان العمل والسكن والتعليم المجاني بنفس الكفاءة السابقة، مما أضعف من موقع الطبقة الوسطى داخل البنية الاجتماعية (نهي الهواري، ٢٠١٢: ٥٢).

من جهة أخرى، خلقت التحولات الاقتصادية تفاوتًا داخليًا داخل الطبقة الوسطى نفسها، حيث تمكن البعض من التأقلم مع قواعد السوق الجديدة، عبر الدخول في مشروعات خاصة أو العمل في الخليج، بينما تدهورت أوضاع من ظلوا معتمدين على الرواتب الحكومية الثابتة. بهذا، أصبحت الطبقة الوسطى أكثر هشاشة، وأقل قدرة على الادخار أو الاستثمار في مستقبل أبنائها، مما أثر على طموحاتها ودورها التقليدي في الاستقرار الاجتماعي (نجلاء مرزوق، ٢٠٠٧: ١٤٣).

ترافق هذا التدهور الاقتصادي مع شعور بفقدان المكانة الرمزية، حيث لم تعد الدولة تضمن لأفراد هذه الطبقة شبكة حماية اجتماعية. ومع صعود قيم السوق، بدأت مظاهر الاستهلاك تتجاوز الإمكانات الفعلية، مما أدى إلى تفاقم الضغوط الاقتصادية والنفسية علي الأسرة المتوسطة (أحمد سليمان، ٢٠١٥: ٣٦).

٢. صعود رجال الأعمال الجدد وتراجع الأمان الوظيفي

شهدت مصر منذ الثمانينيات، مع تعمق سياسات الانفتاح الاقتصادي، صعود فئة جديدة من رجال الأعمال الذين استفادوا من التسهيلات الحكومية، وخصخصة القطاع العام، والانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية. تمثلت هذه الفئة في رجال أعمال ارتبطوا بعلاقات وثيقة مع الدولة، مما أتاح لهم الوصول إلى الموارد والأراضي والمناقصات الكبرى، وهو ما خلق نخبة اقتصادية جديدة لم ترتبط بمسارات الترقّي الاجتماعي التقليدية القائمة على التعليم والوظيفة العامة (سمير عبد الخالق، ٢٠١٥: ١١٩).

أدى صعود هذه النخبة إلى إعادة تشكيل سوق العمل. حيث تراجعت قدرة الدولة على توفير وظائف مستقرة، وبدأت تظهر أشكال عمل غير مستقرة، كالعمل المؤقت أو بنظام العقود، وبرزت ظاهرة "الوظائف غير الرسمية"، وهو ما قلل من شعور الأمان الوظيفي لدى أبناء الطبقة الوسطى. ولم تعد الوظيفة الحكومية

توفر مستقبلًا مضمونًا، سواء من حيث الدخل أو التأمينات أو الترقي الوظيفي (نادين اسماعيل، ٢٠١٣: ٦٤).

بدأت ثقافة ريادة الأعمال تحل تدريجيًا محل نموذج "الموظف الآمن"، لكن دون توفير حماية اجتماعية أو تنظيم قانوني كافٍ لأغلب العاملين في القطاع الخاص. فبينما راكم رجال الأعمال ثروات ضخمة، ظل الموظفون والمهنيون من أبناء الطبقة الوسطى يعانون من ركود الأجور، وتآكل الدخول الحقيقية بفعل التضخم، وغياب البدائل الآمنة، مما ساهم في زيادة الإحساس بالهشاشة الطبقية (مني فتحي، ٢٠٢٠: ٨٨).

ترافق ذلك مع تغير في القيم الاجتماعية، حيث بات النجاح مقترنًا بالثراء السريع والقدرة على الاستهلاك، بدلاً من التدرج المهني أو الكفاءة التعليمية، مما أحدث خللاً في تصور الطبقة الوسطى لمكانتها، ودورها التقليدي في إنتاج الكفاءات والخبرات داخل المجتمع. ومع ذلك، لا تزال فئة الطبقة الوسطي البيروقراطية تمثل إحدى المكونات الأكثر وضوحًا واستمرارية في بنية الطبقة الوسطى المصرية (ياسر الباز، ٢٠١٧: ٥١).

٣. بداية تآكل الامتيازات الاجتماعية

شهدت الطبقة الوسطى المصرية منذ أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات تراجعًا تدريجيًا في الامتيازات الاجتماعية التي كانت تميزها عن باقي الطبقات، وعلى رأسها الاستقرار الوظيفي، الخدمات العامة المجانية أو المدعمة، فرص التعليم العالي، والرعاية الصحية. وارتبط هذا التآكل بتحولات الاقتصاد المصري من نموذج دولة الرعاية إلى اقتصاد السوق المفتوح (ليلي منصور، ٢٠١٨: ١٠٢).

بعد أن كان التعليم المجاني أحد أبرز الامتيازات التي ساهمت في صعود الطبقة الوسطى، أصبح أول مجالات التدهور، سواء من حيث الجودة أو القدرة على ضمان فرص عمل مناسبة بعد التخرج. فلم تعد الشهادات الجامعية كافية وحدها لضمان وظيفة مستقرة في الدولة أو القطاع العام، مما أضعف ثقة الأسر في جدوى الاستثمار في التعليم كأداة للحراك الاجتماعي (حسام عبد العال، ٢٠١٦: ٧٧). وأدى تراجع الدولة عن سياسات التعليم المجاني والتوظيف الآلي، إلى تراكم أعداد الخريجين العاطلين، وتآكل المكانة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة، وهو ما شكّل أحد المداخل الأساسية لتراجع الطبقة الوسطى لاحقًا (هبة رءوف زايد، ٢٠١٠: ١٣٩).

تراجعت منظومة الرعاية الصحية العامة، واضطرت الأسر إلى التوجه المتزايد نحو القطاع الطبي الخاص، مما حمّلها أعباء مالية إضافية. مع تقلص الدعم الحكومي للسلع والخدمات، بدأت ميزانية الأسر تشهد ضغطًا كبيرًا، مما دفع الكثيرين إلى تغيير أنماطهم الاستهلاكية، والتخلي عن بعض الممارسات المرتبطة بهويتهم الطبقية، مثل السفر، أو التعليم الخاص، أو الادخار (ندي خليل، ٢٠٢١: ٥٩).

انعكس هذا التراجع أيضًا على موقع الطبقة الوسطى في المجتمع، حيث بدأت تفقد دورها التقليدي كوسيط بين الدولة والطبقات الشعبية، وكمُنتِج للقيم التنويرية والمؤسسات المدنية. وباتت تعاني من التهميش السياسي والاقتصادي، وضعف القدرة على التأثير في السياسات العامة، مما فاقم شعورها باللاجدوى والاكتفاء بالذات (مصطفي الشرقاوي، ٢٠١٩: ١٣١).

خامسًا: الطبقة الوسطى في ظل السياسات النيوليبرالية (١٩٩٠-٢٠١٠)

١. الخصخصة وتراجع دور الدولة

مع تبنّي الدولة المصرية لبرامج الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينيات، خاصة بعد توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩١، بدأ تطبيق سياسات الخصخصة كجزء من التحول نحو اقتصاد السوق. شملت هذه السياسات بيع العديد من شركات القطاع العام للقطاع الخاص، وتحرير أسعار الخدمات والسلع، مما قلّل بشدة من تدخل الدولة في ضمان العدالة الاجتماعية، وأثّر بصورة مباشرة على الطبقة الوسطى التي كانت تعتمد على الدولة كمصدر رئيسي للتوظيف والدعم الاجتماعي (عمر سالم، ٢٠١٧: ٨٨).

أدّت الخصخصة إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في القطاع العام، أو نقلهم إلى وظائف غير مستقرة في القطاع الخاص، مما أفقدهم الأمان الوظيفي والتأمينات الاجتماعية والصحية المستقرة. تحوّلت العلاقة بين المواطن والدولة من علاقة رعاية إلى علاقة سوقية تقوم على العرض والطلب، وهو ما عجزت الطبقة الوسطى في كثير من الأحيان عن مجاراته نظرًا لضعف قدرتها التفاوضية (سمر عبد الرازق، ٢٠٢٠: ١٤٣).

كما أثرت الخصخصة على جودة الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والمواصلات؛ حيث تراجعت مخصصات الدولة لهذه القطاعات بالتوازي مع توجهها لفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار فيها. بذلك تراجعت مكانة المدرسة والجامعة الحكومية كمؤسسات منتجة للكفاءة الاجتماعية، وأصبح التعليم الجيد يتطلب قدرة مادية أكبر، مما زاد من الضغوط على أسر الطبقة الوسطى (داليا حسن، ٢٠١٨: ١١٢).

مع تعمق الخصخصة وتراجع دور الدولة في تقديم الخدمات العامة، تحولت الأسرة من مستهلك تقليدي إلى مستهلك استراتيجي، يختار بعناية ما ينفق عليه وسط ظروف اقتصادية متغيرة. ظهرت توجهات نحو التعليم الخاص، والعلاج في المستشفيات الاستثمارية، والبحث عن فرص أفضل للسكن، مما زاد من عبء الإنفاق على الأسرة المتوسطة ودفعها لإعادة ترتيب أولوياتها وفقًا لمنطق "الندرة" (سمير نجيب، ٢٠٠٥: ١١٢).

كما أسهم صعود ثقافة السوق في تآكل بعض القيم الجماعية مثل الترشيد والتكافل، مقابل صعود قيم الفردية والنجاح المادي. باتت بعض قطاعات الطبقة الوسطى تنظر إلى الادخار والتقشف باعتبارهما عوائق أمام "الترقي الاجتماعي"، مما عمّق من أزمة الهوية الطبقية لهذه الفئة، التي أصبحت ممزقة بين موارد محدودة وتوقعات استهلاكية مرتفعة (أميرة قنديل، ٢٠١٠: ٩٣).

لم يكن التحول النيوليبرالي اقتصاديًا فقط، بل انعكس على بنية المجتمع، حيث تآكلت شبكات الأمان الاجتماعي، وازداد الشعور الفردي بعدم الأمان والتنافس الشديد على الموارد. وفقدت الطبقة الوسطى كثيرًا من مقوماتها كقاطرة للاستقرار المجتمعي، وتراجع دورها في المجال العام لصالح النخب الاقتصادية الجديدة (هاني النوبي، ٢٠٢١: ٦٥).

٢. توسع التعليم الخاص وتفاوت فرص العمل

شهدت مصر منذ التسعينيات توسعًا كبيرًا في قطاع التعليم الخاص، بدءًا من المدارس الدولية واللغات، وصولًا إلى الجامعات الخاصة، مما جعل التعليم يتحول تدريجيًا من "حق" إلى "سلعة". هذا التوسع لم يؤدِ إلى تحسين تكافؤ الفرص، بل على العكس، ساهم في تعميق الفوارق داخل الطبقة الوسطى، حيث أصبح الوصول إلى تعليم جيد مرهونًا بالقدرة المالية للأسر (نجلاء سالم، ٢٠١٧: ٩٣).

أدى هذا الوضع إلى انقسام داخلي في الطبقة الوسطى، ما بين شريحة قادرة على الاستثمار في تعليم أبنائها في مؤسسات خاصة تؤهلهم لوظائف مرموقة محليًا ودوليًا، وأخرى تضطر للجوء إلى التعليم الحكومي المتدهور، مما يقلل من فرص أبنائها في المنافسة بسوق العمل (أحمد الباز، ٢٠٢١: ١٤٤).

كما ساهم انتشار التعليم الخاص في تعزيز ما يسميه بورديو بـ"الرساميل الثقافية غير المتكافئة"، حيث لا يكتسب الطلبة فقط معرفة أكاديمية، بل أيضًا شبكة علاقات اجتماعية وأسلوب حياة يضمن لهم امتيازات مستقبلية، على عكس أبناء الطبقة الوسطى الأقل دخلًا الذين يفتقرون لهذه الموارد الرمزية (دينا محفوظ، ٢٠٢٠: ٦٥).

علاوة على ذلك، باتت مؤسسات التوظيف، لا سيما في القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات، تفضل خريجي المدارس والجامعات الأجنبية نظرًا لإتقانهم اللغات الأجنبية وامتلاكهم مهارات العرض والتواصل. وهو ما جعل كثيرًا من أبناء الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى يشعرون بأنهم مهمّشون، حتى وهم يحملون مؤهلات جامعية (سلمي فؤاد، ٢٠١٩: ١٠١).

فقدت الطبقة الوسطى جزءًا كبيرًا من قدرتها التقليدية على الحراك الاجتماعي عبر التعليم والوظيفة، إذ لم يعد الحصول على شهادة جامعية يضمن وظيفة مستقرة أو مستوى دخل مقبول. يعتمد النجاح الاقتصادي بشكل متزايد على العلاقات الاجتماعية، والقدرة على تحمل نفقات التعليم الخاص، والمهارات الاستثنائية، وهو ما يحرم قطاعات واسعة من أبناء الطبقة الوسطى من الصعود الاجتماعي (فؤاد عابدين، ٢٠٢٢: ٤١).

٣. تصاعد الفوارق الطبقية

منذ تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي في مصر في نهاية السبعينيات وتصاعدها خلال التسعينيات، بدأت الفوارق الطبقية تتسع بشكل ملحوظ. أدّت برامج الخصخصة، وتحرير السوق، وتقليص الدعم، إلى تركز الثروة في يد شريحة محدودة من رجال الأعمال والمستثمرين، في الوقت الذي واجهت فيه الطبقة الوسطى تآكلاً في قدرتها الشرائية واستقرارها الاقتصادي (ياسر سالم، ٢٠١٦: ٩٤).

برزت مظاهر التفاوت الطبقي في اتساع فجوة الدخول، حيث شهدت شريحة الـ١٠٪ الأعلى دخلًا نموًا متسارعًا في الثروة والدخل، مقارنة بباقي الشرائح. وفقًا للتقارير الاقتصادية، فإن أعلى ٢٠٪ من السكان استحوذوا على حوالي ٥٠٪ من الإنفاق الاستهلاكي، في حين تراجعت حصة الطبقتين الوسطى والفقيرة (ناهد عبد القادر، ٢٠٢١: ٥٧).

كما ظهرت الفوارق بوضوح في مجالات التعليم والرعاية الصحية والسكن. توجهت الفئات الميسورة إلى التعليم الخاص والعلاج في المستشفيات الخاصة والسكن في المجتمعات المغلقة، بينما ظلت الطبقات المتوسطة والدنيا تعتمد على الخدمات العامة التي شهدت تراجعًا في الجودة والتمويل، مما عمّق الإحساس بعدم المساواة (مني الشاذلي، ٢٠١٩: ١٠١).

ازدادت معدلات التفاوت المكاني بين المناطق الحضرية والريفية، بل حتى بين الأحياء داخل المدينة الواحدة، حيث تتجمع الثروة والخدمات في مناطق محدودة، بينما تعاني مناطق أخرى من التهميش. ساهم هذا التفاوت في شعور قطاع واسع من المجتمع بالإقصاء وعدم تكافؤ الفرص، الأمر الذي يهدد التماسك الاجتماعي على المدى البعيد (مصطفي السعيد، ٢٠٢٠: ٧٧).

٤. تشكّل فئات جديدة داخل الطبقة الوسطى

شهدت الطبقة الوسطى المصرية خلال العقود الأخيرة تحوّلات عميقة أدت إلى تمايز داخلي واضح بين شريحتين رئيسيتين: "الطبقة الوسطى العليا" التي تتمتع بدخل مرتفع نسبيًا، ومستويات تعليمية وخدمية متميزة، و"الطبقة الوسطى الدنيا" التي تقترب ظروفها المعيشية من الطبقة العاملة في كثير من الجوانب (أمنية منصور، ٢٠١٦: ٨٢).

جاء هذا الانقسام نتيجةً لعوامل هيكلية، أهمها السياسات النيوليبرالية التي تبنّتها الدولة منذ السبعينيات، والتي أضعفت دور الدولة كضامن للمساواة في التعليم، والصحة، والتوظيف، وسمحت للسوق بإعادة توزيع الموارد بما يخدم الفئات الأكثر قدرة (نبيل زهران، ٢٠١٩: ١٣٧).

تُظهر دراسات الحراك الاجتماعي أن أبناء الطبقة الوسطى العليا أصبحوا أكثر قدرة على الحفاظ على مواقعهم الاجتماعية، مستفيدين من شبكات العلاقات، والتعليم الدولي أو الخاص، والفرص الاقتصادية، في حين تجد الشريحة الدنيا نفسها في مواجهة تحديات اقتصادية حادة، مثل تآكل الأجور الحقيقية وارتفاع تكاليف المعيشة والخدمات (عمار قنديل، ٢٠٢٠: ١٠٩).

تنعكس هذه الفجوة أيضًا في أنماط الاستهلاك والقيم الاجتماعية، حيث تظهر لدى الطبقة الوسطى العليا توجهات ثقافية أكثر "عالمية" وتبنيًا لأنماط استهلاك حديثة، في مقابل قيم أكثر تقليدية وتوجهات اقتصادية محافظة لدى الشريحة الدنيا، مما يرسّخ من التمايز الداخلي ويهدد بتفكك الطبقة الوسطى كوحدة مجتمعية متماسكة (ياسمين السباعي، ٢٠٢١، ٧٦).

سادسًا: التحولات الجذرية في فترة ما بعد ٢٠١١

شهدت مصر منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين سلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية، من التحولات النيوليبرالية في التسعينيات، إلى اضطرابات ٢٠١١، ثم تداعيات برامج الإصلاح الاقتصادي اللاحقة. هذه الأزمات ضربت الأسس التقليدية لاستقرار الطبقة الوسطى، مثل ضمان الوظيفة الحكومية، والتعليم المجاني الجيد، والرعاية الصحية المدعمة (إيمان حسن، ٢٠٢٠: ٤٥).

أدت الأزمات الاقتصادية المتتالية إلى ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، مما أضعف قدرة الأسر المنتمية إلى الطبقة الوسطى على الحفاظ على نمط حياتها التقليدي، بل وأجبر كثيرًا منها على إعادة ترتيب أولوياتها، خاصة في مجالات مثل التعليم الخاص والرعاية الصحية (سامح عبد الخالق، ٢٠٢١: ٩٧).

ساهمت الأزمات السياسية، مثل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تبعها من عدم استقرار، في زيادة هشاشة الوضع الاقتصادي، إذ تراجعت الاستثمارات، وارتفعت معدلات البطالة، وأصبح الشعور بانعدام الأمان الاقتصادي أكثر وضوحًا بين فئات الطبقة الوسطى، التي طالما اعتبرت الاستقرار السياسي شرطًا ضروريًا لرفاهها (رشا عبد العظيم، ٢٠٢٢: ١١٣).

ساهمت هذه الأزمات في إعادة هيكلة الطبقة الوسطى، حيث انزلقت بعض شرائحها إلى حافة الفقر، بينما استفادت شرائح أخرى عبر الاندماج في قطاعات اقتصادية جديدة مرتبطة بالقطاع الخاص أو الأسواق المفتوحة، مما ساعد علي زيادة التفاوت داخلها (أحمد مراد، ٢٠٢٣: ٦٦).

سابعًا: الأزمة الاقتصادية بعد عام ٢٠١٦ وتأثيرها على تماسك الطبقة الوسطى: الوضع الراهن

١. تعويم الجنيه وبداية الضغوط المباشرة

مثّل قرار تعويم الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٦ نقطة تحول حادة في وضع الطبقة الوسطى، حيث أدّى انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية بشكل غير مسبوق، مما فرض ضغوطًا مالية هائلة على الأسر التي كانت تعتمد على دخل ثابت بالكاد يغطي احتياجاتها قبل الأزمة (رامي سالم، ٢٠١٨: ٣٤).

أجبرت الزيادة في تكاليف المعيشة، خصوصًا في قطاعات الغذاء، النقل، التعليم الخاص، الرعاية الصحية، والسكن العديد من أسر الطبقة الوسطى على تقليص أنماط استهلاكها أو التخلي عن بعض مظاهر الرفاه الاجتماعي التقليدي، مثل الأنشطة الترفيهية، وأنواع معينة من التعليم (لمياء محمود، ٢٠١٩: ٥١).

أصبحت تعيش الطبقة الوسطى المصرية تحت ضغوط اقتصادية متزايدة، بسبب تآكل الدخول الحقيقية نتيجة التضخم المرتفع وتراجع قيمة الجنيه المصري. باتت معظم الأسر المتوسطة تجد صعوبة بالغة في تلبية الاحتياجات الأساسية، مما دفع بعضها للنزول إلى شرائح أقرب إلى الطبقة الدنيا. يُلاحظ أن ما كان في السابق يُعتبر نمط حياة متوسطًا أصبح الآن يتطلب دخولًا أعلى بكثير مما تكسبه معظم الأسر المتوسطة (سمر يوسف، ٢٠٢٣: ٢٢). نتج عن ذلك تآكل واضح في الشعور بالتماسك الاجتماعي الذي ميز الطبقة الوسطى المصرية تاريخيًا، إذ بدأت التفاوتات الداخلية تظهر بحدة أكبر، مع تراجع قيم مثل التضامن الاجتماعي المشترك والتقارب في أنماط الحياة (فاطمة المنشاوي، ٢٠٢٢: ٧٣).

٢. فقدان الطبقة الوسطي المصرية لجزء من قوتها الشرائية ومكانتها الاجتماعية

شهدت الطبقة الوسطى المصرية تراجعًا ملحوظًا في قوتها الشرائية خلال العقد الأخير، خاصة بعد سلسلة الأزمات الاقتصادية مثل تعويم الجنيه عام ٢٠١٦، وأزمة جائحة كورونا، ثم تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية. أدت معدلات التضخم المرتفعة إلى انخفاض حقيقي في قيمة الرواتب والأجور مقارنة بتكاليف المعيشة، مما جعل من الصعب على الأسر متوسطة الدخل الحفاظ على أنماط الاستهلاك المعتادة التي كانت تميز هذه الطبقة (رامي سالم، ٢٠١٩: ٤٢).

ارتفعت تكاليف المعيشة بمعدلات غير مسبوقة، خاصة في مجالات الغذاء، السكن، المواصلات، والرعاية الصحية. أصبح تأمين احتياجات الحياة الأساسية يستهلك الجزء الأكبر من دخول الأسرة المتوسطة، مما قلّص قدرتها على الادخار والاستثمار في تعليم الأبناء أو تحسين مستوى المعيشة (محمد سليم، ٢٠٢٢: ٧٣).

هذا التآكل في القوة الشرائية لم يقتصر فقط على السلع الكمالية، بل امتد إلى السلع والخدمات الأساسية مثل التعليم، الرعاية الصحية، والإسكان، مما دفع العديد من الأسر إلى تقليل استهلاكها أو الاتجاه إلى بدائل أقل جودة (لمياء محمود، ٢٠٢٠: ٥٥).

مع ضعف القوة الشرائية، بدأت الطبقة الوسطى تفقد تدريجيًا بعض عناصر مكانتها الاجتماعية التقليدية. لم يعد التعليم الخاص أو السكن في أحياء بعينها أو السفر الخارجي، الذي كان يمثل علامات الانتماء للطبقة الوسطى، متاحًا لشرائح واسعة منها. أدّى هذا التراجع إلى شعور بالاغتراب والقلق الطبقي لدى الأفراد الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن الحفاظ على "رموز" انتمائهم الاجتماعي (أمنية الهواري، ٢٠٢١: ٦٧).

علاوة على ذلك، أدى هذا التدهور إلى بروز مظاهر جديدة للتمييز داخل المجتمع، حيث أصبحت الفروق بين الشرائح الأعلى والأدنى من الطبقة الوسطى أكثر وضوحًا، مما زاد من تفكك النسيج الاجتماعي لهذه الفئة (سمير عبد الخالق، ٢٠٢٣: ٨٩). كما أدت التحولات في سوق العمل إلى تصاعد المنافسة، وأصبحت فرص العمل الجيدة مشروطة بمهارات عالية وتكلفة تعليمية مرتفعة، مما عمّق الفجوة داخل الطبقة الوسطى نفسها (يوسف جمال، ٢٠٢٢: ٥٨).

نتج عن هذه التحولات تنامي ظاهرة "التحفظ الاستهلاكي" لدى الأسر المتوسطة، حيث أصبحت تتجه للادخار القهري وتقليص النفقات، مع انخفاض في معدلات الإقبال على بعض الأنشطة الاجتماعية والثقافية، وجعل ممارسات التوفير والتقشف جزءًا من الثقافة اليومية، مما زاد من انعزال الطبقة الوسطى عن الفضاء العام وأضعف مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية (هدير الربيني، ٢٠٢٣: ١٠٢).

٣. تغير أنماط القيم الثقافية والاجتماعية

شهدت الطبقة الوسطى المصرية منذ منتصف السبعينيات تحولات جوهرية في منظومتها القيمية وأنماطها الاستهلاكية نتيجة لتغير السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ففي حين كانت قيم مثل الاجتهاد، التعليم، النزاهة، والاعتماد على الذات من أبرز سمات هذه الطبقة في الخمسينيات والستينيات،

بدأت تحل محلها أنماط جديدة تركز على الاستهلاك، المكانة، والبحث عن الربح السريع منذ السبعينيات مع تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي (هبة كمال، ٢٠١٥: ١٢٢).

تأثر النظام القيمي أيضًا بانتشار ثقافة السوق والإعلام التجاري؛ حيث بدأت مظاهر الاستهلاك الترفي في التسلل إلى الحياة اليومية، وأصبحت القدرة على الإنفاق والمظهر الخارجي معيارًا ضمنيًا للمكانة الاجتماعية، أكثر من ارتباطه بالمعايير التقليدية كالتحصيل العلمي أو المكانة الوظيفية (حليم بركات، ١٩٨٤: ٢٣١). ظهرت في هذا السياق مصطلحات مثل "البرستيج"، و"الستايل"، و"البراند"، كمعايير لقياس المكانة داخل الطبقة الوسطي (ماجد عبد الغني، ٢٠٢٠: ٨٨).

أدى هذا التحول إلى بروز ما يُعرف بثقافة "الوجاهة الاجتماعية"، حيث بدأت الأسر تنفق بشكل أكبر على السلع الكمالية، مثل الأجهزة الحديثة، والسيارات، وحفلات الزفاف، بغرض الحفاظ على صورتها الاجتماعية، حتى لو تطلب الأمر الدخول في ديون أو تجاوز القدرة الاقتصادية الواقعية. ساهم الإعلام، خاصة التلفزيون والإعلانات، في ترسيخ هذه القيم الجديدة عبر الترويج لأسلوب حياة رأسمالي الطابع، يعلي من الاستهلاك الفردي كمؤشر للنجاح والحداثة (صفوت عب السلام، ١٩٩٩: ٦٤).

ساهم تراجع دور الدولة في التعليم والثقافة في إضعاف القيم الجماعية لصالح الفردية، حيث أصبح الفرد أكثر انشغالًا بتحقيق أهدافه الشخصية بعيدًا عن التزامات الانتماء الاجتماعي أو السياسي. تراجعت المشاركة في النقابات، الجمعيات، والأحزاب السياسية، مما انعكس على تراجع فاعلية هذه الطبقة كقوة اجتماعية وسياسية (عادل فهمي، ٢٠١٨: ٧٧).

من جهة أخرى، ساهمت الضغوط الاقتصادية وغياب الأمان الوظيفي في تعزيز قيم البراغماتية والواقعية المفرطة، حيث أصبح البحث عن مصدر دخل ثابت أو فرص للهجرة أولوية لكثير من أبناء الطبقة الوسطى، على حساب التخصص الأكاديمي أو القيم المهنية التقليدية (رانيا إسماعيل، ٢٠٢٢: ٥٤).

لم تقتصر التأثيرات على الجوانب الاقتصادية فقط، بل امتدت إلى الجوانب النفسية والاجتماعية. ازداد الإحساس بالقلق وعدم الأمان بين أفراد الطبقة الوسطى، وتزايدت مشاعر الإحباط وخيبة الأمل حيال المستقبل، خصوصًا بين الشباب الذين رأوا أن فرص الترقي الاجتماعي أصبحت أكثر صعوبة من ذي قبل (كريم نور الدين، ٢٠٢٣: ١١٢). يؤدي هذا التراجع في الثقة المستقبلية إلى نتائج اجتماعية ونفسية عميقة مثل الهجرة، العزوف عن الزواج، والبحث عن فرص بديلة خارج النظام الاقتصادي التقليدي (ياسمين خالد، ٢٠٢٤: ٤٧).

أهم النتائج والاستخلاصات

- يتضح من خلال استعراض تاريخ نشأة الطبقة الوسطي المصرية وتطورها عبر العصور أنها شهدت تحولات عميقة، جعلتها تتقلب بين فترات صعود وهبوط تبعًا للمتغيرات الاقتصادية والسياسية الكبرى. فمنذ بدايات تشكّلها في عهد محمد علي، ارتكزت على الجيش والبيروقراطية والتعليم الحديث، برزت كقوة اجتماعية واعدة، لعبت أدوارًا رئيسية في بناء مؤسسات الدولة الحديثة، وشاركت في الحركات الوطنية.
- ازدهرت الطبقة الوسطى خلال الحقبة الناصرية مع اتساع قاعدة التعليم المجاني، وسياسات التصنيع الوطني، والتوظيف الحكومي الجماعي. إلا أن هذا الاستقرار النسبي بدأ في التآكل مع سياسة الانفتاح الاقتصادي عام (١٩٧٤)؛ حيث تزايدت الضغوط بفعل الخصخصة، وتراجع دور الدولة كضامن اجتماعي، مما أدى إلى تعميق الفوارق داخل الطبقة الوسطي، وانقسامها إلى فئات متباينة في مستويات المعيشة والفرص.
- تواجه الطبقة الوسطى المصرية حاليًا تحديات غير مسبوقة تتمثل في التضخم، تراجع القوة الشرائية، تقلص الفرص الوظيفية النوعية، وتوسع التفاوتات في التعليم والخدمات. على الرغم من ذلك، لا تزال تحتفظ بأهمية استراتيجية، سواء كعامل لتحقيق الاستقرار الاجتماعي أو كطاقة كامنة لدفع التحديث الاقتصادي والثقافي.
- تبدو الآفاق المستقبلية مرهونة بدور الدولة والمجتمع المدني بشكل أساسي، لذلك يوصي البحث بضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية حقيقية، تستهدف تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، وضمان تكافؤ الفرص، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، حتي تستعيد الطبقة الوسطى دورها التاريخي كمحرك للتقدم الاجتماعي، بدلًا من أن تتعرض لمزيد من الانكماش، الأمر الذي قد يفتح المجال أمام أزمات أعمق في بنية المجتمع المصري.

قائمة المراجع:

- أحمد الباز (٢٠٢١)، الطبقة الوسطى في مصر المعاصرة: دراسة في التحولات الاجتماعية والاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أحمد جمال الدين (٢٠٠٥)، الوفد والطبقة الوسطى: قراءة في الخطاب السياسي والاجتماعي، دار الهلال، القاهرة.
- أحمد سليمان (٢٠١٥)، المجتمع المصري بين الدولة والسوق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- أحمد مراد (٢٠٢٣)، إعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية في مصر المعاصرة، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.
- أميرة قنديل (٢٠١٠)، تحولات الطبقة الوسطى: دراسة في التغير الاجتماعي والثقافي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- أمينة الهواري (٢٠٢١)، التحولات الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية، دار الشروق، القاهرة.
- أمينة منصور (٢٠١٦)، الطبقة الوسطى المصرية: دراسة في التحولات الاجتماعية والاقتصادية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- إيمان حسن (٢٠٢٠)، تحولات الطبقة الوسطى المصرية في ظل الأزمات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- جلال كمال (٢٠٠١)، الاقتصاد المصري في عصر الانفتاح، دار الفكر، القاهرة.
- جمال يوسف (٢٠٠٠)، المجتمع المصري والتحولات الاقتصادية: دراسة سوسيولوجية، دار الفكر المعاصر، القاهرة.
- حسام عبد العال (٢٠١٦)، التحول في وظائف التعليم وأثره على الطبقة الوسطى المصرية، دار النشر الجامعي، القاهرة.
- حسن عطية (١٩٩٤)، تحولات الطبقة الوسطى في مصر: من التحديث إلى الانفتاح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- حليم بركات (١٩٨٤)، البنية الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حليم بركات (١٩٩٣)، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- داليا حسن (٢٠١٨)، التحول النيوليبرالي والتعليم في مصر، دار الكتب، القاهرة.
- دينا محفوظ (٢٠٢٠)، التعليم والتمييز الطبقي في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- رامي سالم (٢٠١٨)، آثار تعويم الجنيه على الطبقة الوسطى المصرية، دار الفجر للنشر، القاهرة.
- رامي سالم (٢٠١٩)، تحولات القوة الشرائية للطبقة الوسطى المصرية، دار الفجر للنشر، القاهرة.
- رانيا إسماعيل (٢٠٢٢)، الشباب والهوية الطبقية في مصر المعاصرة، مركز دراسات المستقبل، الإسكندرية.
- رشا عبد العظيم (٢٠٢٢)، الاستقرار السياسي وأثره على الطبقة الوسطى: دراسة حالة مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة.

- سامح عبد الخالق (٢٠٢١)، الأزمة الاقتصادية المصرية بعد ٢٠١١: تحليل اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سامي فؤاد (٢٠١٩)، سوق العمل المصري وتحديات المساواة في الفرص، مركز الدراسات الاجتماعية، الإسكندرية.
- سمر عبد الرازق (٢٠٢٠)، إعادة هيكلة الدولة والمجتمع في مصر بعد الخصخصة، المركز العربي، بيروت.
- سمر يوسف (٢٠٢٣)، الطبقة الوسطى المصرية بين الطموح والأزمة، دار الشروق، القاهرة.
- سمير سليمان (٢٠١٢)، الطبقة الوسطى والمجال العام في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- سمير عبد الخالق (٢٠١٥)، التحولات الاقتصادية وبنية الطبقة الوسطى في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة.
- سمير عبد الخالق (٢٠٢٣)، الطبقة الوسطى في مصر: أزمات معيشية واجتماعية، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.
- سمير عبدالله (٢٠٠٢)، الناصرية والتحولات الاجتماعية: الطبقة الوسطى المصرية في عصر عبد الناصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سمير نجيب (٢٠٠٥)، الطبقة الوسطى المصرية: اقتصاديات الحياة اليومية، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٥.
- صفوت عبد السلام (١٩٩٩)، الاستهلاك والثقافة في المجتمع المصري المعاصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
- طارق حسن (١٩٩٨)، التعليم والتحولات الاجتماعية في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عادل فهمي (٢٠١٨)، الطبقة الوسطى المصرية: من الفاعلية إلى الانكفاء، دار الشروق، القاهرة.
- عماد حسن (٢٠٠٢)، "تحولات البنية التعليمية في مصر في ظل الاستعمار البريطاني"، مجلة التاريخ الاجتماعي العربي، المجلد ١٠، العدد ١.
- عمار قنديل (٢٠٢٠)، الحراك الاجتماعي واللامساواة في مصر المعاصرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
- عمر سالم (٢٠١٧)، الخصخصة في مصر: السياسات والتداعيات الاجتماعية، دار الوعي العربي، القاهرة.
- فاطمة المنشاوي (٢٠٢٢)، التحولات الاجتماعية للطبقة الوسطى في مصر المعاصرة، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.
- فؤاد عابدين (٢٠٢٢)، الحراك الاجتماعي والتحولات الطبقية في مصر المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- فؤاد عيسى (١٩٩٩)، الاستعمار البريطاني والتعليم في مصر: دراسة في أثر الاحتلال على النظام التعليمي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
- فؤاد محمد (١٩٩٦)، الدولة والمجتمع في مصر الحديثة، دار الشروق، القاهرة.

- كريم نور الدين (٢٠٢٣)، الأزمات الاقتصادية وتأثيرها النفسي على الشباب المصري، دار العين للنشر، القاهرة.
- لمياء محمود (٢٠١٩)، التضخم ومستوى المعيشة في مصر بعد ٢٠١٦، مركز دراسات السياسات الاقتصادية، بيروت.
- لمياء محمود (٢٠٢٠)، التضخم ومستوى المعيشة: الطبقة الوسطى في مصر، مركز دراسات السياسات الاقتصادية، بيروت.
- ليلى منصور (٢٠١٨)، الدولة والطبقة الوسطى في مصر: من الرعاية إلى التهميش، المركز العربي للأبحاث، القاهرة .
- ماجد عبد الغني (٢٠٢٠)، ثقافة الاستهلاك وتغير الهوية الطبقية في مصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
- محمد سليم (٢٠٢٢)، تحولات تكاليف المعيشة في مصر الحديثة، دار صفصافة للنشر، القاهرة.
- مصطفى الشرقاوي (٢٠١٩)، الطبقة الوسطى والتحول النيوليبرالي في مصر، دار المعرفة، الإسكندرية.
- مصطفى سعيد (٢٠٢٠)، اللامساواة المجالية في مصر: تحليل اجتماعي اقتصادي، دار المعرفة، الإسكندرية.
- منى الشاذلي (٢٠١٩)، العدالة الاجتماعية في مصر: التحولات والتحديات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- منى فتحي (٢٠٢٠)، الطبقة الوسطى في مصر: قراءة في التحولات القيمية والاقتصادية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.
- نادر شفيق (٢٠٠٦)، التحولات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في مصر، مركز الدراسات السياسية، القاهرة.
- نادية الهواري (٢٠٠٣)، الدولة والمجتمع في مصر الحديثة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- نادين إسماعيل (٢٠١٣)، سوق العمل المصري: بين الرسمي واللا رسمي، دار العين، القاهرة.
- ناصر إبراهيم (٢٠٠٩)، الطبقة الوسطى في مصر: تحولات البنية والدور، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- ناهد عبد القادر (٢٠٢١)، توزيع الدخل وإنفاق الأسر المصرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- نبيل زهران (٢٠١٩)، الاقتصاد السياسي للطبقات الاجتماعية في مصر، دار الفارابي، بيروت.
- نبيل عبد السلام (١٩٩٨)، النقابات المهنية في مصر: بين الدور المهني والدور السياسي، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد ١٣٤.
- نجلاء سالم (٢٠١٧)، تحولات التعليم في مصر بعد الخصخصة، دار نهضة مصر، القاهرة.
- نجلاء مرزوق (٢٠٠٧)، التحول الرأسمالي وأثره على الطبقة الوسطى المصرية، دار الشروق، القاهرة.

- ندى خليل (٢٠٢١)، أزمات الرعاية الاجتماعية في مصر بعد الانفتاح، دار الشروق، القاهرة.
- نهى الهواري (٢٠١٢)، الطبقة الوسطى والتحولات الاقتصادية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
- نوال السيد (٢٠٠١)، الدولة والطبقة الوسطى في مصر: من الثورة إلى الانفتاح، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
- هاني النوبي (٢٠٢١)، الطبقة الوسطى وتحولات الاقتصاد السياسي في مصر، دار الفاروق، الإسكندرية.
- هبة رؤوف زايد (٢٠١٠)، الطبقة الوسطى المصرية والتحول الديمقراطي، دار الشروق، القاهرة.
- هبة كمال (٢٠١٥)، تحولات القيم في الطبقة الوسطى المصرية: دراسة سوسيولوجية، دار العين، القاهرة.
- هدير الشربيني (٢٠٢٣)، أنماط التكيف الاستهلاكي للطبقة الوسطى بعد ٢٠١٦، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة.
- ياسر الباز (٢٠١٧)، التغير الاجتماعي وصعود ثقافة السوق في مصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ياسر سالم (٢٠١٦)، اقتصاد السوق وتغير الطبقات في مصر، دار العالم العربي، القاهرة.
- ياسمين السباعي (٢٠٢١)، الثقافة والاستهلاك في الطبقة الوسطى المصرية، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.
- ياسمين خالد (٢٠٢٤)، أزمة الأمل الاجتماعي في مصر الحديثة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- يحيى أبو غازي (١٩٨٠)، الإدارة في عهد محمد علي، المجلة التاريخية المصرية الجزء ١٢، العدد ٢.
- يوسف جمال (٢٠٢٢)، مستقبل الوظائف ومستويات الدخل في مصر، الدار العربية للعلوم، بيروت.

References

Abd al-Rahman, M. (1990). *Al-harakat al-ijtima‘iyya fi Misr al-haditha* [Social Movements in Modern Egypt]. Dar al-Ma‘rifa, Cairo.

Abd al-Wahhab, N. (2019). *Al-tabaqat al-ijtima‘iyya wa al-taghyir fi al-mujtama‘ al-Misri* [Social Classes and Change in Egyptian Society]. Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Cairo.

Abu Ghazi, Y. (1980). *Al-idara fi ‘ahd Muhammad ‘Ali* [Administration During the Era of Muhammad Ali]. *Egyptian Historical Journal, 12*(2).

Abu Zayd, H. (2010). *Al-tabaqa al-wusta al-Misriyya wa al-tahawwul al-dimuqrati* [The Egyptian Middle Class and Democratic Transformation]. Dar al-Shorouk, Cairo.

Al-Baz, Y. (2017). *Al-taghyir al-ijtima‘i wa su‘ud thaqafat al-suq fi Misr* [Social Change and the Rise of Market Culture in Egypt]. University Knowledge House, Alexandria.

Al-Dasuqi, M. (2018). *Al-taghyir al-ijtima‘i wa atharuhu fi al-tabaqat* [Social Change and Its Impact on Classes]. Dar al-Fikr al-‘Arabi, Cairo.

Al-Far, I. (2014). *Al-tabaqat al-ijtima‘iyya wa al-harakat al-siyasiyya fi Misr* [Social Classes and Political Movements in Egypt]. Dar al-Shorouk, Cairo.

Al-Faruq, S. (2019). *Al-bina’ al-tabaqi wa al-harakat al-ijtima‘iyya fi Misr* [Class Structure and Social Movements in Egypt]. Dar al-Ma‘rifa, Cairo.

Al-Ghazali, M. (2022). *Al-iqtisad al-siyasi wa al-tabaqat al-ijtima‘iyya* [Political Economy and Social Classes]. Dar al-Nahda, Cairo.

Al-Gohary, R. (2021). *Al-taghyir al-ijtima‘i fi Misr al-mu‘asira* [Social Change in Contemporary Egypt]. Dar al-Fajr, Cairo.

Al-Hakim, F. (1998). *Al-tatawwur al-siyasi wa al-tabaqat fi Misr al-haditha* [Political Development and Classes in Modern Egypt]. Al-Ma‘rifa Press, Cairo.

Al-Hamidi, L. (2016). *Al-tabaqat al-ijtima‘iyya wa al-iqtisad al-siyasi fi al-watan al-‘Arabi* [Social Classes and Political Economy in the Arab World]. Dar al-Fikr al-‘Arabi, Cairo.

Al-Hanafi, M. (2020). *Al-tahawwulat al-ijtima‘iyya fi Misr ba‘d 2011* [Social Transformations in Egypt After 2011]. Egyptian Center for Research and Studies, Cairo.

Al-Hasan, R. (2019). *Al-tabaqa al-wusta wa al-tahawwul al-siyasi fi Misr* [The Middle Class and Political Transformation in Egypt]. Dar al-Ma‘rifa, Cairo.

Al-Husaini, T. (2015). *Al-tabaqa al-wusta wa dawruha fi al-tanmiya al-mujtama‘iyya* [The Middle Class and Its Role in Social Development]. Dar al-Nahda al-‘Arabiya, Beirut.

Al-Jabali, R. (2023). *Tahawwulat al-bina’ al-tabaqi fi Misr* [Transformations of Class Structure in Egypt]. General Egyptian Book Organization, Cairo.

Al-Khatib, S. (2020). *Al-tabaqat al-ijtima‘iyya wa al-thawra al-Misriyya* [Social Classes and the Egyptian Revolution]. Dar al-Fajr, Cairo.

Al-Kilani, A. (2018). *Al-mujtama‘ al-Misri bayn al-tabaqat wa al-hiraf* [Egyptian Society Between Classes and Professions]. Al-Dar al-Misriyya, Cairo.

Al-Masri, K. (2017). *Al-tabaqat al-ijtima‘iyya wa al-thaqafa al-siyasiyya fi Misr* [Social Classes and Political Culture in Egypt]. Dar al-Shorouk, Cairo.

Al-Mazni, H. (2020). *Al-tabaqat al-ijtima‘iyya wa al-‘alaqat al-iqtisadiyya* [Social Classes and Economic Relations]. Dar al-Nahda, Cairo.

Al-Nubi, H. (2021). *Al-tabaqa al-wusta wa tahawwulat al-iqtisad al-siyasi fi Misr* [The Middle Class and Political Economy Transformations in Egypt]. Dar al-Faruq, Alexandria.

Al-Rashid, S. (2016). *Al-tabaqat al-ijtima‘iyya fi al-mujtama‘ al-‘Arabi* [Social Classes in Arab Society]. Dar al-Hadara, Cairo.

Al-Said, M. (2015). *Al-taghyir al-ijtima‘i wa al-tabaqat fi Misr al-mu‘asira* [Social Change and Classes in Contemporary Egypt]. Dar al-Ma‘rifa, Cairo.

Al-Sayyid, N. (2001). *Al-dawla wa al-tabaqa al-wusta fi Misr: Min al-thawra ila al-infitah* [The State and the Middle Class in Egypt: From Revolution to Liberalization]. General Book Organization, Cairo.

Al-Sa‘id, F. (2019). *Al-tabaqa al-wusta wa al-harakat al-ijtima‘iyya fi Misr* [The Middle Class and Social Movements in Egypt]. Dar al-Nahda, Cairo.

Al-Sharqawi, R. (2019). *Al-tahawwulat al-siyasiyya wa al-tabaqa al-wusta fi Misr* [Political Transformations and the Middle Class in Egypt]. Egyptian Center for Strategic Studies, Cairo.

Al-Shirbini, H. (2023). *Anmat al-takayyuf al-istikhlaki lil-tabaqa al-wusta ba‘d 2016* [Patterns of Consumer Adaptation of the Middle Class After 2016]. National Center for Social Research, Cairo.

Al-Siba‘i, Y. (2021). *Al-thaqafa wa al-istikhlak fi al-tabaqa al-wusta al-Misriyya* [Culture and Consumption in the Egyptian Middle Class]. Bibliotheca Alexandrina, Alexandria.

Al-Tahir, K. (2022). *Al-tabaqa al-wusta wa al-tanmiya al-mustadama* [The Middle Class and Sustainable Development]. Dar al-Kutub, Cairo.

Al-Zahra, D. (2017). *Al-tabaqa al-wusta wa al-musharaka al-siyasiyya* [The Middle Class and Political Participation]. Dar al-Nahda, Cairo.

Al-‘Arabi, M. (2018). *Tatawwur al-tabaqa al-wusta fi Misr khilal nisf qarn* [The Evolution of the Middle Class in Egypt Over Half a Century]. Al-Hadara Center, Cairo.

Al-‘Ashri, S. (2015). *Tahawwulat al-hayah al-ijtima‘iyya fi al-qarn al-‘ishrin* [Transformations of Social Life in the Twentieth Century]. Dar al-Fikr, Cairo.

Al-‘Azab, A. (2009). *Al-tabaqa al-wusta bayn al-tashakkul wa al-inhiyar* [The Middle Class Between Formation and Decline]. Dar al-Hikma, Cairo.

Al-‘Azzawi, S. (2020). *Al-tahawwulat al-susiyulujiyya fi mujtama‘ Misr al-mu‘asir* [Sociological Transformations in Contemporary Egyptian Society]. Dar al-Ma‘rifa, Cairo.

Al-‘Imam, K. (2017). *Al-tabaqa al-wusta wa al-hawiya al-thaqafiyya* [The Middle Class and Cultural Identity]. Dar al-Kitab al-Jadid, Beirut.

Amin, G. (1981). *Fikr wa thaqafa fi Misr al-mu‘asira* [Thought and Culture in Contemporary Egypt]. Dar al-Ma‘rifa, Cairo.

Fahim, R. (2018). *Al-tabaqat al-ijtima‘iyya wa al-harakat al-‘ummaliyya fi Misr* [Social Classes and Labor Movements in Egypt]. Egyptian Book Organization, Cairo.

Gaber, M. (2016). *Al-tahawwul al-iqtisadi wa al-tabaqa al-wusta fi Misr* [Economic Transformation and the Middle Class in Egypt]. Dar al-Fikr, Cairo.

Hassan, A. (2013). *Al-taghyir al-ijtima‘i fi Misr al-haditha* [Social Change in Modern Egypt]. Dar al-Nahda, Cairo.

Ismail, S. (2010). *Al-tabaqat al-ijtima‘iyya wa al-sulta fi Misr* [Social Classes and Power in Egypt]. Dar al-Fikr, Cairo.

Jamal, Y. (2022). *Mustaqbal al-waza’if wa mustawayat al-dakhl fi Misr* [The Future of Employment and Income Levels in Egypt]. Arab Scientific Publishers, Beirut.

Kamal, H. (2015). *Tahawwulat al-qiyam fi al-tabaqa al-wusta al-Misriyya: Dirasah susiyulujiyya* [Value Transformations in the Egyptian Middle Class: A Sociological Study]. Dar al-‘Ayn, Cairo.

Khalid, Y. (2024). *Azmat al-amal al-ijtima‘i fi Misr al-haditha* [The Crisis of Social Hope in Modern Egypt]. National Center for Social and Criminological Research, Cairo.

Mahmoud, R. (2018). *Al-tabaqat al-ijtima‘iyya wa al-‘alaqat al-siyasiyya* [Social Classes and Political Relations]. Dar al-Ma‘rifa, Cairo.

Ra’uf Zayd, H. (2010). *Al-tabaqa al-wusta al-Misriyya wa al-tahawwul al-dimuqrati* [The Egyptian Middle Class and Democratic Transformation]. Dar al-Shorouk, Cairo.

Salim, Y. (2016). *Iqtisad al-suq wa taghayyur al-tabaqat fi Misr* [Market Economy and Class Change in Egypt]. Dar al-‘Alam al-‘Arabi, Cairo.